

تعد المحاسبة أحد أهم نظم المعلومات التي تهدف إلى تزويد الجهات المهتمة بالمعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات وفق أسس موضوعية وسليمة، حيث تقوم بتجميع البيانات والأحداث المالية التي وقعت خلال الفترة، ومن خلال عمليات القياس والتلخيص والتصنيف يتم الوصول إلى مجموعة من القوائم المالية التي تعد المصدر الأساسي للمعلومات بالنسبة لشريحة واسعة من المستخدمين.

ومن المعروف أن إعداد القوائم المالية يستند إلى مجموعة من القواعد والأسس والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وباعتبار معلومات المحاسبة قابلة للتطور والتغيير فإن ذلك يتطلب إجراء عملية تقييم مرحلية لمجمل السياسات المحاسبية لبيان قدرتها على إنتاج معلومات محاسبية قادرة على تلبية حاجات المستخدمين.

وتعد لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee) من أهم الجهات المهنية التي تقوم بدراسة وتقييم السياسات المحاسبية والتأكد من استمرار ملاءمتها للظروف وصياغة آرائها في شكل معايير توضح متطلبات العرض العادل للقوائم المالية.

وفي هذا الصدد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee) ما عرف بمعايير المحاسبة الدولية (Accounting Standards International) خلال الفترة من 1973 ولغاية 2003، وبعد ذلك تم استبدال مسمى لجنة معايير المحاسبة الدولية بمجلس معايير المحاسبة الدولية حيث أخذ على عاتقه تعديل وتطوير كافة معايير المحاسبة الدولية، والتي عرفت بمعايير التقارير المالية الدولية (International Financial Reporting Standards)، بالإضافة إلى تبني معايير جديدة لم تكن ضمن قائمة معايير المحاسبة الدولية. وهنا يجب الإشارة إلى قيام كل من لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار تفسيرات لهذه المعايير سابقاً، حيث يعتبر الالتزام بها مؤشراً إيجابياً على مدى التزام وتوافق القوائم المالية الصادرة وفق معايير التقارير المالية الدولية.

إن مصطلح معايير التقارير المالية الدولية يمكن أن يُؤخذ بمفهومه الضيق وبمفهومه الواسع، وبمفهوم ضيق تعتبر معايير التقارير المالية الدولية ترفيماً جديداً لمعايير المحاسبة الدولية لتمييزها عن بعضها البعض، أما بالمفهوم الواسع والشامل فإن معايير التقارير المالية الدولية تعتبر تطوراً وامتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر من معايير المحاسبة وتفسيراتها الصادرة والمصادق عليها والمعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة تفسير المعايير (Standards Interpretation Committee) والتي عرفت هذه اللجنة فيما بعد بلجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية (International Financial Reporting Interpretation Committee). ويعتبر هذا استمراراً في التطوير والتحديث لوضع معالجات محاسبية مواكبة ومستجيبة للتطورات التكنولوجية والاقتصادية والمعلوماتية لتحقيق أهداف مستخدمي التقارير المالية، حيث إنه من المعلوم أن أحد أهداف المحاسبة هو توصيل المعلومات اللازمة والمفيدة لمستخدمي التقارير المالية لمساعدتهم في اتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية.

ومن الواضح أن أحد أهم أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية هو تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية الإبلاغ المالي حتى تعكس الحقائق والقيم الاقتصادية المعقولة للشركة؛ حيث يعتبر اعتماد وتبني معايير التقارير المالية الدولية شيئاً مهماً، لأنها صيغة الإبلاغ المالي العالمية، مما يجعل الشركات بشتى أنواعها وأنشطتها أكثر فهما وقربا من السوق العالمية، ويساعدها في دخول السوق العالمية وتخفيض تكلفة نقل رؤوس الأموال عبر الحدود.

وفي ظل الازدياد الهائل للمالية لكبرى الشركات العالمية مثل شركة إنرون (Enron) وورلدكوم (Worldcom)، بسبب سوء استخدام المعايير المحاسبية ازدادت المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والآليات لتنظيم الرقابة داخل الشركات وهو ما اصطلح عليها بحوكمة الشركات، بهدف التقليل من التلاعبات والاحتمالات التي أدت إلى إحداث خسائر كبيرة للمساهمين وبالتالي فقدان الثقة في النظام المالي، وباعتبار أن المعلومات المالية تلعب دوراً أساسياً في الأسواق المالية فإن هذه التصرفات ستؤثر على كفاءة الأسواق المالية.

إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق، تم صياغة إشكالية الدراسة من خلال السؤال الرئيسي الآتي:

كيف يساهم تكامل مبادئ حوكمة الشركات ومعايير التقارير المالية الدولية في تعزيز جودة التقارير المالية بهدف تحقيق كفاءة الأسواق المالية؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وقواعد الإفصاح فيها على جودة التقارير المالية؟
- ما هو دور حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية ومصداقية التقارير المالية؟
- ما هي آليات تحقيق كفاءة الأسواق المالية في ظل تكامل حوكمة الشركات بمعايير التقارير المالية الدولية؟

فرضيات البحث

للإجابة على الأسئلة المطروحة يمكن وضع الفرضيات الآتية:

- يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية من خلال التوسع في المحتوى الإعلامي لهاته التقارير؛
- يساهم تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز مصداقية وموثوقية التقارير المالية من خلال وضع آليات إعداد التقارير المالية؛
- تحقيق كفاءة الأسواق المالية يستلزم تكامل حوكمة الشركات ومعايير التقارير المالية الدولية.

مبررات اختيار الموضوع

من بين أهم الأسباب التي دفعت إلى اختيار موضوع الدراسة ما يلي:

- التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية إلى جانب معايير المحاسبة الدولية لمساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات؛

- صياغة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات و علاقتها بكفاءة الأسواق المالية وكيفية تحقيق السعر العادل للسهم؛
- محاولة التعرف على دور حوكمة الشركات في القضاء على النقائص في المحتوى الإعلامي للتقارير المالية والتكامل بينها وبين معايير المحاسبة الدولية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى النقاط الآتية:

- التعرف على قواعد الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، وتأثيرها على جودة التقارير المالية؛
- بيان أثر حوكمة الشركات في خلق أنظمة رقابية ومحاسبية بهدف زيادة مصداقية وموثوقية التقارير المالية؛
- بيان دور حوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية وانعكاساتها على كفاءة الأسواق المالية.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى الاهتمام المتزايد بحوكمة الشركات سواء على المستوى المحلي أو الدولي ومع تزايد تبني معايير التقارير المالية الدولية على المستوى العالمي في ظل الأزمات والانهيارات المالية التي عصفت بالأسواق المالية بهدف إيجاد نوع من التوافق والتجانس في إعداد التقارير المالية، وأثرها في تعزيز جودة التقارير المالية بهدف تحقيق كفاءة الأسواق المالية.

حدود الدراسة

يتحدد موضوع الدراسة بالاقتصار على دراسة حوكمة الشركات على المستوى الجزئي، كما تم الاقتصار فقط على دراسة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بالنسبة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية وبالتالي تأثير تقارير هذه الشركات على كفاءة الأسواق المالية.

منهج الدراسة

يهدف الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستخدام أداتي الوصف والتحليل من خلال التعرض لمختلف الجوانب النظرية الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية وقواعد الإفصاح فيها، والتعرف على مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها والنظريات المفسرة لها، كما تم تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات ومعايير المحاسبة الدولية بهدف تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية وتأثيرها على كفاءة الأسواق المالية.

الدراسات السابقة

من بين أهم الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة ما يلي:

- دراسة "أيهما أفضل: محو الحق 2002" وهو بحث مقدّم كذاكرة لنيل شهادة الماجستير من المدرسة العليا للتجارة (الجزائر العاصمة)، بعنوان حوكمة الشركات: ممارسات البنوك العمومية الجزائرية (Le gouvernement d'entreprise : pratiques des banques publiques Algériennes)؛ حيث سلط الضوء على آليات ومعايير

حوكمة البنوك العمومية الجزائرية من خلال التشريعات الصادرة لتفعيل ذلك كالنظام رقم 02-03 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، وكشفت الدراسة أن وضعية الحوكمة بالبنوك العمومية الجزائرية تمر من خلال أربعة عناصر أساسية وهي:

- دور مجلس الإدارة؛

- تعزيز الرقابة الداخلية؛

- تحسين نوعية المعلومات المالية والمحاسبية؛

- اللجنة المصرفية؛

فهذه الدراسة قيّمت حالة ووضعية الحوكمة بالبنوك العمومية الجزائرية.

— دراسة (2005¹ and Ann Gaeremynck²) و عنوانها:

The Impact of Legal and Voluntary Investor Protection on the Early Adoption of International Financial Reporting Standards.

(1) Department of Accounting and Information Management, Maastricht University, P.O. Box 616, 6200 MD Maastricht, The Netherlands

(2) Department of Accounting, Finance and Insurance, Catholic University of Leuven, Naamsestraat 69, 3000 Leuven, Belgium

هدفت هذه الدراسة إلى تفسير الاعتماد المبكر لمعايير التقارير المالية الدولية من ناحية عامل التكلفة الإضافية التي ستتحملها الجهات الإدارية للشركات من الاعتماد المبكر، وبما أن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية يقترن بزيادة الإفصاح مما يعني انخفاض الخيارات المتاحة للإدارة فيما يتعلق بعملية التلاعب بالأرقام والحقائق المالية بما يخدم مصالحهم الشخصية، وبالتالي تحييد أثر عامل المنفعة الشخصية للإدارة وتفعيل عامل حماية المستثمر، مما يجعل هذا الاعتماد مكلفاً بالنسبة للجهات الإدارية للشركات. وأُجريت هذه الدراسة على قائمة من الشركات الأوروبية المدرجة في أسواق رأس المال الأوروبية؛ خاصة وأن معظم دول أوروبا قد اعتمدت معايير التقارير المالية الدولية.

وافترضت هذه الدراسة بأن الجهات الإدارية مرغمة ومضطرة للتسليم بموضوع اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، آخذاً بعين الاعتبار طبيعة البيئة التنظيمية للشركات، وبالإضافة إلى عامل الحماية القانونية للمستثمر؛ فقد تطرقت هذه الدراسة أيضاً إلى خصائص ومميزات البيئة التنظيمية ومدى التوسع في تطبيق واعتماد مبادئ حوكمة الشركات، وأثرها على التبنّي والاعتماد المبكر لمعايير التقارير المالية الدولية.

وتوصلت الدراسة إلى أن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية يعتمد على عامل مستوى حماية المستثمر، حيث أن الشركات التي تقع في دول تتميز بضعف القوانين السائدة وضعف قوانين حماية المستثمر؛ تعتمد إدارتها

التهرب من اعتماد معايير التقارير المالية الدولية طمعا منهم في فتح المجال لأنفسهم في تحقيق أهداف ومنافع خاصة، لذا؛ فإن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية في هذه الدول سيكون مكلفاً جداً بالنسبة لإدارات الشركات لأن مزاياهم ومنافعهم ومصالحهم الشخصية في ظل المعايير الجديدة ستتأثر سلباً وبشكل كبير.

وأكدت هذه الدراسة فيما توصلت إليه من نتائج، بأنه في ظل قوانين حماية مستثمر قوية واعتماد وتطبيق واسع لمبادئ حوكمة الشركات ومنافع شخصية قليلة، فإن كلفة التحول واعتماد معايير التقارير المالية الدولية ستكون منخفضة بشكل كبير بالنسبة للجهات الإدارية للشركات، وأن توصيات اعتماد مبادئ حوكمة الشركات لها نفس الأثر القوي للقوانين القوية وتستطيع مبادئ حوكمة الشركات أن تغطي الثغرات ونقاط الضعف في بعض القوانين، وتخفيف مستويات التناقض والصراع ما بين الجهات الداخلية والخارجية؛ مما يعني معلومات مالية ذات جودة عالية.

- دراسة (Anna-Maija Lantto 2006) وعنوانها " Does IFRS Improve The Usefulness of Accounting Information In A Code-Law Country? University Of Oulu - Department of Accounting and Finance March 12, 2007

بحثت هذه الدراسة فيما إذا كان تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) سيحسن من فائدة المعلومات المحاسبية في الدول ذات القوانين المدونة (Code – Law Country)؛ حيث طبقت هذه الدراسة في دولة فنلندا التي تحتوي على نظم قوية من شأنها تعزيز البيئة القانونية وتعزيز المعايير المحاسبية المحلية المطبقة في هذه الدولة.

وقد قام الباحث في دراسته هذه باستخدام طريقة التحليل التجريبي من خلال ثلاث استبانات تم توزيعها على كل من المحللين الماليين والمديرين والمدققين الخارجيين، وقد افترضت الدراسة بأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تكون موثوقة وملائمة (Relevant and Reliable)، وكذلك أن المعلومات الناتجة عن استخدام التقديرات الواردة في معايير التقارير المالية الدولية تكون أيضاً ملائمة وموثوقة. وجاءت هذه الدراسة لتشارك في الدراسات التي تبحث في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية من جوانب اقتصادية وسياسية؛ حيث ركزت على أربعة محاور؛ وهي:

- التركيز على الفائدة من كل معيار من معايير التقارير المالية الدولية؛
- التركيز على الفائدة الرئيسية المستقاة من المعلومات المحاسبية؛
- تعتبر أول دراسة قامت باستخدام الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية. والتي ساعدت الباحث في إعداد استبانة الدراسة فيما يتعلق بمعايير التقارير المالية الدولية؛
- تم استبعاد وتجنب بعض محددات الدراسات التي بحثت في ملائمة القيم من خلال استخدام مؤشرات أسعار الأسهم، فبالإضافة لذلك؛ فسعر السهم قد يتأثر بعوامل أخرى غير تلك الناتجة عن عدم توافر المعلومات، وإن

الباحث في دراسته هذه؛ قد قام باستخدام الدراسات السابقة التي بحثت في مدى تحسين معايير التقارير المالية لملائمة المعلومات في الدول ذات القوانين المدونة.

وفي منهجية البحث؛ استخدم الباحث لدى اختبار الفرضية الأولى معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية التي تختلف عن معايير المحاسبة الفنلندية، واختبار الفرضية الثانية قام الباحث باستخدام معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية التي تحتاج إلى استخدام التقديرات عند إعداد الإبلاغ المالي. والغاية من ذلك هي مساعدة الباحث في تحديد فيما إذا أصبحت المعلومات المحاسبية التي تصدرها الشركات في الدول ذات القوانين المدونة أكثر فائدة ونفعاً بعد اعتماد معايير التقارير المالية الدولية. وتم تحديد الفروق ما بين المعايير الدولية والمعايير الوطنية من خلال تحليل التغيرات في الإفصاح للشركات الناتجة عن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية. وقد تبين بأن معايير المحاسبة الفنلندية تختلف عن خمسة وعشرين معياراً من معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية.

وتوصلت الدراسة إلى الآتي:

- يعتبر المستجيبون أن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تكون ملائمة لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية؛
- يعتبر المستجيبون أن المعلومات المحاسبية المبنية على التقديرات الواردة في متطلبات معايير التقارير المالية الدولية تكون ملائمة لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية؛
- يعتبر المستجيبون أن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية تكون موثوقة وذات اعتمادية عالية؛
- إن المستجيبين محايدون اتجاه موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية المبنية على التقديرات الواردة في متطلبات معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية.

- **دراسة "محمد أحمد الشرع 2008"** بعنوان: " دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية" دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الكويتية، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق.

تناولت هذه الدراسة بيان دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية وأثرها في خلق أنظمة مالية ومحاسبية تعزز من الثقة والمصداقية في التقارير المالية، كما تمت دراسة مدى ملائمة التشريعات الكويتية لمتطلبات حوكمة الشركات.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات، تم إجراء دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الكويتية بالتركيز على الشركات الاستثمارية المقيدة في سوق الأوراق المالية الكويتية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية في الشركات، كما تزيد من فعالية وكفاءة الأنظمة المالية والمحاسبية وتعزز من الثقة في مخرجات هذه الأنظمة، وقد أكدت هذه الدراسة على أهمية إعادة هيكلة مجالس الإدارة في الشركات المساهمة الكويتية بشكل يكفل استقلاليتها ويزيد من قدرتها في الرقابة

والإشراف على أعمال الشركة بالإضافة إلى ذلك فقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن تشكيل لجنة المراجعة المنبثقة من الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة إنما يزيد من ثقة مستخدمي التقارير المالية، كما أظهرت الدراسة بعض أوجه القصور في التشريعات الكويتية والتي لا تلائم متطلبات حوكمة الشركات خاصة فيما يتعلق بعدم إلزام الشركات المساهمة الكويتية بتشكيل لجنة المراجعة والتي تعد من أهم آليات الحوكمة.

- **دراسة "سمايلية بمينة 2008"** بعنوان " دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الشلف:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يؤديه تطبيق حوكمة الشركات في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية والتي أصبحت تشكل عنصرا هاما في عملية الإصلاح داخل الشركات، وكذلك أصبحت عنصرا هاما في عملية الإصلاح داخل الشركات، كما تناولت هذه الدراسة سبل الرفع من كفاءة سوق الأوراق المالية في الجزائر.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- الدافع الأساسي لظهور حوكمة الشركات هي الصراع الذي ينشأ بين الأصيل والوكيل؛
- حوكمة الشركات تساهم في الرفع من أداء الشركات وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح؛
- تتطلب كفاءة سوق المال تخفيض عدم تماثل المعلومات؛
- تعمل حوكمة الشركات على الرفع من كفاءة سوق الأوراق المالية، من خلال حماية حقوق أصحاب المصالح وإلزامها بالإفصاح عن معلومات ملائمة وموثوقة؛

- لا يلقي مفهوم حوكمة الشركات في الجزائر اهتماما كبيرا كما هو الحال في باقي الدول العربية.

- **دراسة "محمد الكريم هنائي 2009"** بعنوان " تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أوجه التقارب والاختلاف بين المخطط الوطني للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي، واستنتاج الرهانات والآثار المحتملة جراء اعتماد هذه الإصلاحات، وتوضيح مكونات القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكييفها مع معايير المحاسبة الدولية، كما تم توضيح من خلال الدراسة أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يسمح للمؤسسات بتحسين ومقارنة المعلومة المالية التي ستكون واضحة وصادقة وقابلة للفهم.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- تفعيل الجانب الإعلامي والاستثماري للمحاسبة لما له من فائدة في تمكين المستعملين للمحاسبة من التعرف على المستجدات و الأهمية التي يكتسبها الموضوع؛
- لا بد من تغيير المفاهيم، وبالتالي إنشاء نظام محاسبي ومالي يساهم أكثر في تعزيز اقتصاد السوق؛

- توفير مناخ استثماري ملائم يتوفر فيه الأمن، والديمقراطية، الشفافية في المعلومات المالية، شفافية النظم القانونية والجبائية والاستثمارية المشجعة، مما يساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية؛
- التكوين المستمر للمحاسبين لضمان الفعالية والكفاءة في الميدان المحاسبي، كما يجب الإشارة إلى ضرورة الإسراع في إنشاء معهد، تعهد إليه مهمة تخريج المحاسبين المعتمدين، وخبراء المحاسبة ومدققين للحسابات، إضافة إلى محافظي الحسابات؛
- تحديد إستراتيجية خاصة للرفع من مستوى تدريس المحاسبة والقضاء على ضعف المستوى المبني أكثر على الجوانب التقنية وإهمال شبه كلي للجانب الفلسفي والإطار المفاهيمي للمحاسبة واللذين من شأنهما تنمية الإبداع وحل المشاكل؛
- تنظيم مهنة المحاسبة و جعلها أكثر فعالية، وتمتين التواصل مع الوصاية (وزارة المالية).

- ما يميز هذه الدراسة

تتميز هذه الدراسة بشمولها للعديد من المحاور الأساسية التي تناولتها الدراسات السابقة، حيث ركزت على دراسة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية، كما تعرضت لدور معايير المحاسبة الدولية في تحقيق جودة التقارير المالية، ودراسة العلاقة المتبادلة بين حوكمة الشركات ومعايير المحاسبة الدولية في تحقيق مصداقية وموثوقية التقارير المالية، وبيان دور حوكمة الشركات في التقليل من نقائص المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، كما تطرقت أيضا إلى آليات تحقيق كفاءة الأسواق المالية في ظل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومعايير المحاسبة الدولية.

أقسام البحث

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة وانطلاقا من الفرضيات التي تم صياغتها تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، وتم تخصيص الفصل الأول لدراسة الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وتم تقسيمه إلى أربع مباحث، المبحث الأول تم التعرض فيه إلى الاتجاه الدولي نحو التوافق المحاسبي ودور مجلس معايير المحاسبة الدولية في عملية التوافق المحاسبي، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لدراسة واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال عرض بعض التجارب الدولية ومدى الالتزام بتطبيقها، أما المبحث الثالث فقد تم التعرض فيه لمفاهيم الإفصاح المحاسبي وأنواعه والتكاليف المترتبة عنه، وفي المبحث الرابع تم التطرق إلى متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال تناول قواعد الإفصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي الأول " عرض القوائم المالية" وخصائص جودة المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

وفي الفصل الثاني تم التطرق إلى الإطار العام لحوكمة الشركات وذلك من خلال أربع مباحث: المبحث الأول تضمن المفاهيم المتعلقة بحوكمة الشركات ومبادئها وفق ما نصت عليه بعض الهيئات الدولية كمنظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية، كما تم التعرض أيضا لخصائصها وأهميتها والنظريات المفسرة لها ومحدداتها، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة آليات حوكمة الشركات وذلك بتقسيمها إلى آليات داخلية وأخرى خارجية، أما المبحث الثالث فتم التعرض فيه لدراسة النماذج الدولية لحوكمة الشركات والمقارنة بينها وذلك بتقسيمها إلى صنفين، الأول داخلي والآخر خارجي، وفي المبحث الرابع تم التعرض لدراسة واقع تطبيق حوكمة الشركات في بعض الدول المتقدمة وبعض الدول العربية.

أما الفصل الثالث تم تخصيصه لدراسة دور حوكمة الشركات في تحقيق كفاءة الأسواق المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية من خلال أربعة مباحث، المبحث الأول تم التعرض فيه لدور معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة التقارير المالية وذلك من خلال إبراز مساهمتها في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، كما تم التعرض أيضا لمفاهيم المحاسبة الإبداعية وأهم ممارساتها وأهم الاتجاهات والأساليب التي تحد منها، كما تم استعراض أهم جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية باعتبارها أبرز مؤثر على جودة التقارير المالية وبالتالي التأثير على كفاءة الأسواق المالية. أما المبحث الثاني فخصص لدراسة وتحليل انعكاسات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية من خلال التعرض للعلاقة المتبادلة بين حوكمة الشركات ومعايير المحاسبة الدولية، ليتم التعرض لمفهوم محاسبة القيمة العادلة التي أوصى مجلس معايير المحاسبة الدولية باستعمالها في التقييم وانعكاساتها على جودة التقارير المالية وتداعياتها على الإفصاح المحاسبي، ثم التطرق لدور ومساهمة أدوات حوكمة الشركات في تحسين مصداقية وموثوقية التقارير المالية. أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لدراسة متطلبات كفاءة الأسواق المالية من خلال التعرض لمفاهيم كفاءة الأسواق المالية، أنواعها وخصائصها والمستويات المتعلقة بها، ليتم التعرض لمقومات كفاءة الأسواق المالية، أما المبحث الأخير من الفصل الثالث فتم التطرق فيه لانعكاسات جودة التقارير المالية على كفاءة الأسواق المالية، من خلال التعرض لأهمية حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة المعلومات في تحقيق كفاءة الأسواق المالية، ثم التعرض إلى آليات تحقيق كفاءة الأسواق المالية في ظل العلاقة المتبادلة بين معايير المحاسبة الدولية وحوكمة الشركات.